

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

تباطؤ الاقتصاد العالمي وتصاعد التضخم

يمر الاقتصاد العالمي بمنعطف حرج، حيث ينحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الاقتصادات المتقدمة وتصخم متصاعد في جميع أنحاء العالم، لا سيما الاقتصادات الصاعدة والنامية. ومن المتوقع أن يشهد النمو العالمي تباطؤاً حاداً في النصف الثاني من عام 2008 يعقبه انتعاش تدريجي في عام 2009. وفي نفس الوقت، تسبب تصاعد أسعار الطاقة والسلع الأولية في إعطاء دفعة للضغوط التضخمية، لا سيما في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وعلى هذه الخلفية، تتمثل الأولوية القصوى لدى صانعي السياسات في درء الضغوط التضخمية المتصاعدة، مع عدم إغفال المخاطر التي يتعرض لها النمو. ويتطلب الأمر تشديد السياسة النقدية وزيادة تقييد المالية العامة في كثير من الاقتصادات الصاعدة، مع إدارة سعر الصرف بمرونة أكبر في بعض الحالات. أما في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، فهناك دواع أقل إلحاحاً للتشديد النقدي في ضوء ما يُنتظر من ثبات التوقعات التضخمية وتكاليف العمل في الوقت الذي يصاب فيه النمو بضعف ملحوظ، وإن كان ذلك لا ينفي الحاجة إلى التزام الحرص في مراقبة الضغوط التضخمية.

- ويُنتظر أن يشهد النمو بعض الانخفاض في الولايات المتحدة ليصل إلى 1.3% في عام 2008 على أساس المتوسط السنوي، وهو ما يمثل رفعا للتوقعات السابقة تعبيراً عن البيانات الواردة مؤخراً بشأن النصف الأول من العام. ومع ذلك، يُتوقع انكماش الاقتصاد في حدود معتدلة خلال الربع الثاني من العام، حيث يقلص الاستهلاك على أثر الارتفاع المتزايد في أسعار النفط والغذاء وضيق أوضاع الائتمان، ثم يبدأ في تحقيق انتعاش تدريجي في عام 2009. كذلك تشير توقعات النمو في منطقة اليورو واليابان إلى تباطؤ النشاط في النصف الثاني من عام 2008.

- ومن المتوقع أيضاً أن يفقد التوسع الراهن قوته الدافعة في الاقتصادات الصاعدة والنامية، حيث يقلص النمو في هذه الاقتصادات ليصل إلى نحو 7% في الفترة 2008-2009 هبوطاً من 8% في عام 2007. أما الصين، فمن المنتظر أن يتراجع النمو فيها من حوالي 12% في عام 2007 إلى نحو 10% في 2008-2009.

وتعتبر المخاطر التي تواجه احتمالات النمو العالمي متوازنة حول السيناريو الأساسي المعدل. فالمخاطر المالية لا تزال كبيرة، إذ أن تفاقم الخسائر في حالة تباطؤ الاقتصاد العالمي يمكن أن يسفر عن تكثيف الضغوط على رأس المال ومضاعفة القيود على توافر الائتمان. كذلك يشكل التضخم مصدراً للقلق المتزايد، حسبما نعرض بالنقاش فيما بعد، وسوف يتسبب في تقييد استجابة السياسات لتباطؤ النمو. ومن الوجهة الإيجابية، قد يتبين أن الطلب

لا يزال التباطؤ سمة النمو

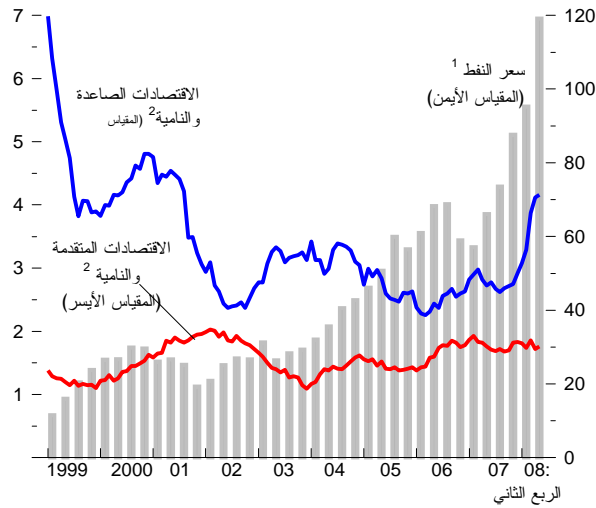
تشير التوقعات إلى أن النمو العالمي الذي بدأ اعتباراً من الصيف الماضي سوف يواصل وتيرته البطيئة حتى نهاية النصف الثاني من عام 2008، مع تحقيق انتعاش تدريجي فحسب خلال عام 2009.

وقد تراجع النمو العالمي ليسجل 4.5% في الربع الأول من عام 2008 (مقيساً على أساس أربعة أرباع العام السابقة) هبوطاً من 5% في الربع الثالث من عام 2007، مع ضعف النشاط في كل من الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة. وكان التباطؤ في الربع الأول من العام أقل حدة بعض الشيء مقارنة بمستوى التنبؤات الواردة في عدد إبريل 2008 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ولكن آخر المؤشرات يفيد بزيادة تباطؤ النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2008. ففي الاقتصادات المتقدمة، استمر تراجع المشاعر السائدة في دوائر الأعمال ومجتمع المستهلكين، بينما أصبح الإنتاج الصناعي أكثر ضعفاً. وفضلاً على ذلك، ظهرت دلائل على انكماش نشاط الأعمال في الاقتصادات الصاعدة.

وبالتالي، يُتوقع أن يطرأ بعض الانخفاض على النمو العالمي من 5% في عام 2007 إلى 4.1% في 2008 و 3.9% في 2009 (أنظر الجدول). ويزداد وضوح الصورة عند النظر إلى التغيير من الربع الأخير من العام المعني إلى الربع الأخير من العام التالي: ومن هذا المنظور، يُتوقع أن يتباطأ النمو من 4.8% في عام 2007 إلى 3% في عام 2008، قبل أن يعاود الارتفاع مسجلاً 4.3% في عام 2009.

وبالنظر إلى المستقبل، يُرَجَّح أن تختفي الضغوط التضخمية في الاقتصادات المتقدمة متأثرة بتباطؤ الطلب، كما تفيد التنبؤات بأن ارتفاع التضخم المتوقع لعام 2008 سوف يختفي في عام 2009 مع استقرار أسعار السلع الأولية. أما البلدان الصاعدة والنامية، فهي تشهد ارتفاعا متسارعا في الضغوط التضخمية، يعززه الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية، والنمو الذي تجاوز مستوى الاتجاه العام، والسياسات الاقتصادية الكلية التيسيرية. وعلى ذلك، تم رفع تنبؤات التضخم لهذه الاقتصادات بمقدار 1.5 نقطة مئوية في كل من 2008 و 2009، لتصل إلى 9.1% و 7.4%، على التوالي.

التضخم الأساسي وسعر النفط (% وبالدولار الأمريكي للبرميل)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
1 متوسط بسيط ربع سنوي لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودي، وغرب تكساس الوسيط
2 النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي محسوبا على أساس 12 شهرا. المجملات محسوبة على أساس الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية.

زيادات أسعار الأغذية والوقود تصل ببعض البلدان إلى نقطة حرجة

حدثت طفرة أخرى في أسعار السلع الأولية، لا سيما الوقود والأغذية، منذ أن صدر عدد إبريل 2008 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وأجرى صندوق النقد الدولي تعديلا صعوديا في تنبؤات السيناريو الأساسي لأسعار السلع الأولية على المدى القريب (أنظر الملحق). فسر النفط حسب السيناريو الأساسي الجديد، على سبيل المثال، يزيد الآن بنسبة 30% على السعر الوارد في عدد إبريل 2008 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي،

ولا تزال مخاطر الاختلالات العالمية باعنا آخر على القلق. فقد تحول عجز الحساب الجاري إلى مسار يمكن الاستمرار في تحمله بسبب الهبوط المتواصل في سعر الدولار الأمريكي وتباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة مقارنة بشركائها التجاريين. غير أن نمط تعديلات سعر الصرف لم تربطه علاقة تُذكر بنمط موازين الحساب الجاري، حيث تحمّل اليورو وغيره من العملات المرنة عبء تعديل الدولار الأمريكي وكانت تحركات العملة أقل في عدة اقتصادات صاعدة ذات فوائض خارجية كبيرة. وإضافة إلى ذلك، أدى الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية إلى زيادة فوائض الحساب الجاري المتوقعة في البلدان المصدرة للنفط.

التضخم يتحول إلى مشكلة متنامية

يواصل التضخم ارتفاعه في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، رغم تباطؤ النشاط العالمي. ويعمل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود بمثابة القوة المحركة لزيادة التضخم في عدد كبير من البلدان. وقد شهدت أسعار النفط ارتفاعا حادا تجاوز بها الرقم القياسي السابق بالقيمة الحقيقية، بدافع من المخاوف المتعلقة بالعرض في ظل محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة وعدم مرونة الطلب، بينما تلقت أسعار الغذاء دفعة رافعة بسبب سوء الأحوال الجوية إلى جانب استمرار الزيادة القوية في الطلب (بما في ذلك الطلب على الوقود الحيوي).

ففي الاقتصادات المتقدمة، ارتفع التضخم الكلي إلى 3.5% في مايو 2008 (استنادا إلى التغير المحسوب على أساس 12 شهرا)، وأعربت البنوك المركزية عن تزايد مخاوفها رغم ثبات التضخم الأساسي عند مستوى 1.8% (راجع الشكل البياني). ويُلاحَظ أن زيادة التضخم أكثر وضوحا وأوسع نطاقا في الاقتصادات الصاعدة والنامية، حيث ارتفع التضخم الكلي والأساسي إلى 8.6% و 4.2%، على التوالي، وهي أعلى المعدلات المسجلة منذ بداية العقد الحالي على وجه التقريب. وفي هذه الاقتصادات، يشكل الغذاء والوقود نسبة كبيرة من سلال الاستهلاك، كما أدى استمرار النمو القوي إلى زيادة قيود الطاقة الإنتاجية.

التباطؤ الاقتصادي العام، وهو ما أكدته أحداث الأسبوع الماضي. وفي نفس الوقت، سوف يخضع منح القروض الجديدة لقيود تفرضا ضرورة إصلاح الميزانيات العمومية. وبالتالي، يُتوقع أن يستمر ضيق الأوضاع الائتمانية في الاقتصادات المتقدمة في ربعي العام القادمين وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إعطاء دفعة لإصلاح الميزانيات العمومية في القطاعات المالية.

وسوف نطرح هذه القضايا لمزيد من النقاش في استعراض مستجدات الأسواق ضمن تقرير الاستقرار المالي العالمي المقرر أن يصدر في أواخر يوليو الجاري.

سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن توازن بين تباطؤ الطلب وتساعد التضخم

يعمل صانعو السياسات في مناخ شاق. فهم منوطون بدرء الضغوط التضخمية المتصاعدة، مع الانتباه لمخاطر التطورات دون المتوقعة على صعيد النمو.

وقد بادر العديد من البنوك المركزية بتشديد موقف السياسة النقدية، ولكن أسعار الفائدة في الاقتصادات الصاعدة والنامية لا تزال سالبة بشكل عام، لا سيما في البلدان التي تتسم سياساتها النقدية بالمرونة المحدودة في إدارة سعر الصرف.

وتؤدي مخاطر الآثار غير المباشرة لطفرة أسعار السلع الأولية واستمرار الضغوط في الأسواق المالية إلى خلق عقبات أمام استجابة صانعي السياسات للتباطؤ السائد، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وقد أصبحت موجبات تشديد السياسة في هذه الاقتصادات أكثر قوة مما كانت عليه قبل زيادة أسعار النفط الأخيرة، ولكنها لم تتأكد بعد في ظل ما يُنتظر من ثبات التوقعات التضخمية وتكاليف العمل وضعف زخم النمو، وإن كان ذلك لا ينفي الحاجة إلى التزام الحرص في مراقبة الضغوط التضخمية. وينبغي تشديد السياسة النقدية في كثير من الاقتصادات الصاعدة، لا سيما التي لا تزال تعمل على مستوى يتجاوز الاتجاه العام للنمو، مع زيادة تقييد المالية العامة إلى جانب إدارة سعر الصرف بمرونة أكبر في بعض الحالات، بغية إيقاف التصاعد الذي شهدته معدلات التضخم مؤخرا.

ويركز التحليل الذي يتضمنه الملحق الوارد فيما بعد على النظر في جذور طفرة أسعار الأغذية والوقود، ويذهب إلى أن الضغوط السعرية لا يرجح لها أن تنقل في المستقبل المنظور. وعلى ذلك فإن التحدي الذي يواجه السياسات، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، هو العثور على سبل لإطعام الجوعى دون إذكاء التضخم أو إنضاب احتياطات النفط الأجنبي.

ومن شأن انتقال الزيادات السعرية الكاملة إلى المستهلكين أن يشجع المنتجين على زيادة العرض ويحفز المستهلكين على خفض الطلب. غير أن التدابير الاجتماعية المؤقتة التي توجه إلى المستحقين ضرورية أيضا للوقاية من أثر تصاعد أسعار الغذاء والوقود. وإضافة إلى ذلك، يلزم القيام بجهد متعدد الأطراف بغية معالجة الآثار المترتبة على الأزمة والأسباب المنشئة لها. وهناك بلدان منخفضة الدخل سوف تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي في تمويل الاستيراد والإنفاق على القطاع الاجتماعي، بينما تحتاج بلدان أخرى إلى المساعدة في تصميم السياسات التي تضمن التكيف مع الصدمات. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لبذل جهود متعددة الأطراف بغية تشجيع حالة أفضل من التوازن بين العرض والطلب في أسواق السلع الأولية، بما في ذلك إصدار استجابات أقوى تجاه ارتفاع الأسعار.

لا تزال اضطرابات الأسواق المالية خطرا جسيما على السيناريو المتوقع

لا تزال الأوضاع السائدة صعبة في الأسواق المالية. ويبدو أن نجاحا قد تحقق في تهدئة مخاوف الانهيار المالي بفضل استجابة السياسات القوية في مواجهة الاضطرابات المالية وما أُحرز من تقدم مشجع في جهود إعادة رسملة البنوك، ولكن الأسواق لا تزال هشة تحت تأثير المخاوف من إمكانية الخسائر في مناخ يسوده

الجدول 1: التوقعات المحدثة لمستجدات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

من ربيع عام رابع إلى آخر		محسوبا على أساس سنوي							
التوقعات		التقديرات	الاختلاف عن توقعات عدد إبريل 2008 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي		التوقعات		2007	2006	
2009	2008	2007	2009	2008	2009	2008	2007	2006	
4.3	3.0	4.8	0.1	0.4	3.9	4.1	5.0	5.1	الناتج العالمي ¹
2.3	1.0	2.6	0.1	0.4	1.4	1.7	2.7	3.0	الاقتصادات المتقدمة
1.9	0.3	2.5	0.2	0.8	0.8	1.3	2.2	2.9	الولايات المتحدة
1.7	1.3	2.1	-	0.3	1.2	1.7	2.6	2.8	منطقة اليورو
1.9	1.2	1.8	-	0.6	1.0	2.0	2.5	2.9	ألمانيا
1.8	1.2	2.2	0.2	0.2	1.4	1.6	2.2	2.2	فرنسا
0.8	0.8	0.1	0.2	0.2	0.5	0.5	1.5	1.8	إيطاليا
1.6	1.0	3.5	0.5-	-	1.2	1.8	3.8	3.9	إسبانيا
2.1	1.2	1.4	-	0.1	1.5	1.5	2.1	2.4	اليابان
2.2	1.3	2.8	0.1	0.2	1.7	1.8	3.1	2.9	المملكة المتحدة
2.6	0.7	2.8	-	0.3-	1.9	1.0	2.7	3.1	كندا
4.9	2.2	5.0	0.1-	-	3.3	3.3	4.6	4.5	اقتصادات متقدمة أخرى
6.9	2.7	6.1	0.1-	0.2	4.3	4.2	5.6	5.6	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
7.5	6.3	8.5	0.1	0.2	6.7	6.9	8.0	7.9	اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ²
...	-	0.1	6.4	6.4	6.5	5.9	إفريقيا
...	0.1	-	6.8	6.6	7.2	6.4	جنوب الصحراء
...	0.2	0.2	4.5	4.6	5.6	6.6	أوروبا الوسطى والشرقية
...	0.7	0.8	7.2	7.8	8.6	8.2	كومونولث الدول المستقلة
7.2	7.1	9.5	1.0	0.9	7.3	7.7	8.1	7.4	روسيا
...	-	0.4	7.0	7.8	9.7	10.2	باستثناء روسيا
...	-	0.2	8.4	8.4	10.0	9.9	آسيا النامية
11.1	8.8	11.3	0.3	0.4	9.8	9.7	11.9	11.6	الصين
7.7	7.6	8.9	-	0.1	8.0	8.0	9.3	9.8	الهند
...	0.1-	0.2-	5.9	5.6	6.3	5.7	مجموعة آسيان-5
...	0.1-	0.1	6.0	6.2	5.9	5.5	الشرق الأوسط
...	-	0.1	3.6	4.5	5.6	5.5	نصف الكرة الغربي
4.5	3.4	6.2	0.3	0.1	4.0	4.9	5.4	3.8	البرازيل
3.6	1.2	4.0	0.1	0.4	2.4	2.4	3.1	4.9	المكسيك
...	8.3	29.5	7.3	63.8	10.7	20.5	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي) النفط ³
...	0.3-	7.6	5.2-	14.6	14.1	23.2	غير الوقود (متوسط يرتكز على أوزان الصادرات السلعية العالمية)
...	0.3	0.8	2.3	3.4	2.2	2.4	أسعار المستهلكين
...	1.8	1.7	7.4	9.1	6.4	5.4	الاقتصادات المتقدمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
...	0.2	0.3-	3.6	2.8	5.3	5.3	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%) ⁴
...	1.7	1.0	5.3	5.0	4.3	3.1	على الودائع بالدولار الأمريكي
...	0.7	0.1	1.5	1.1	0.9	0.4	على الودائع باليورو
...	على الودائع بالين الياباني

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من 21 مايو إلى 18 يونيو 2008.

¹ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تضم 90% من الأوزان العالمية المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية.

² التقديرات والتوقعات ربع السنوية تشمل حوالي 76% من أوزان الاقتصادات الصاعدة والنامية على أساس تعادل القوى الشرائية.

³ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت الولايات المتحدة وديبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي 71.13 دولار للبرميل في عام 2007؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية 116.50 دولارا أمريكيا في عام 2008 و 125 دولارا في عام 2009.

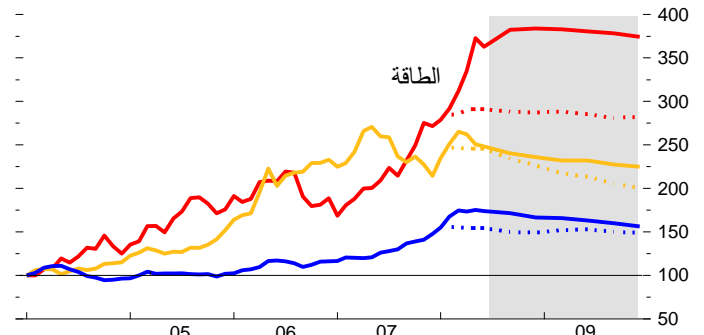
⁴ السعر لسته شهور بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، وثلاثة شهور بالنسبة لمنطقة اليورو.

ملحق – تصاعد أسعار الوقود والغذاء: جذوره واحتمالاته ومخاطره

يناقش هذا الملحق جذور تصاعد أسعار الغذاء والوقود واحتمالاته المتوقعة والمخاطر التي ينطوي عليها. ويمكن إرجاع جذور هذه الطفرة السعرية إلى النمو العالمي الاستثنائي في الفترة 2003-2007. فقد حفز النمو السريع في الاقتصادات الصاعدة والنامية على وجه الخصوص زيادة الطلب على السلع الأولية، حيث ترتبط انطلاقة التصنيع والزيادات القوية في متوسط الدخل الفردي المنخفض في الأصل بنوعية النمو الاقتصادي الأكثر كثافة في استخدام السلع الأولية. وعلى ذلك، كان تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة أقل أثراً على أسعار السلع الأولية مقارنة بتأثير الدورات الاقتصادية السابقة.

أسعار سلع أولية مختارة¹

(يناير 2004 = 100)



المصادر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأولية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ المساحة المظلمة تشير إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي؛ أما الخطوط المتصلة فتشير إلى التوقعات الحالية، بينما تشير الخطوط المنقطعة إلى التوقعات في 28 فبراير الماضي.

غير أن أداء النمو العالمي وحده لا يصلح تفسيراً لطفرة أسعار السلع الأولية الأقوى والأوسع انتشاراً منذ أوائل سبعينات القرن العشرين. ويذهب هذا الملحق على وجه العموم إلى أن التصاعد الحاد في أسعار الوقود والغذاء يرجع إلى تنامي المشكلات على جانب العرض في سياق ضعف استجابة العرض والطلب على المدى القصير للزيادات التي سجلتها هذه الأسعار.¹ ومن

¹ يُلاحظ أن الطلب على النفط في كثير من البلدان أصبح محاطاً بحماية متزايدة في الآونة الأخيرة ضد ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية (راجع التقرير الذي يحمل عنوان "Food and Fuel Prices—Recent Developments, Macroeconomic Impact, and Policy Responses," في الموقع الإلكتروني التالي:

(<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/063008.pdf>)

المعروف أن أسعار السلع الأولية تميل إلى إصدار استجابة بالغة القوة تجاه صدمات الطلب (أو العرض) عندما تكون الطاقة الإنتاجية الفائضة محدودة.

وفي سوق النفط، جاء الزخم السعودي القوي الداعم للأسعار انعكاساً لتباطؤ استجابة الطلب إزاء خلفية من الطاقة الفائضة التي كانت قد بلغت حدودها القصوى عندما بدأ انتعاش الاقتصاد العالمي. وثمة إدراك متزايد في الوقت الراهن لما يُتوقع من بطء تكوين الطاقة الإنتاجية والتوزيعية بسبب الارتفاع الحاد في تكاليف الاستثمار، والقيود التكنولوجية والجيولوجية وذات الصلة بالسياسات، فضلاً على نزوب الحقول القائمة. ومن المتوقع أن يعمل ذلك على استمرارية الانخفاض الشديد في الطاقة الفائضة وضيق الأوضاع في الأسواق. وأحد الأسباب التي يقوم عليها ارتفاع أسعار النفط الحالي في جميع مراحل منحنى الأسعار المستقبلية للنفط هو التوقعات التي تشير إلى أن الاستثمارات الضخمة اللازمة لتلبية الطلب في الفترة المقبلة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا استمر ارتفاع الأسعار. وفي هذه البيئة السائدة، اتسمت أسعار النفط بالحساسية الشديدة تجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات على المدى القصير، وهو ما يشمل الانقطاعات المتعلقة بالمخاطر الجغرافية-السياسية.

وقد فرضت الأوضاع المالية مزيداً من الضغوط المؤقتة الرافعة لأسعار النفط والسلع الأولية الأخرى. وهناك متغيرات مالية، من أبرزها أسعار الصرف، يمكن أن تؤثر على أسعار النفط وغيره من السلع الأولية عن طريق التأثير على مستوى العرض والطلب الفعلي للنفط. وفي المقابل، لا توجد أدلة تُذكر على تأثر الاتجاهات السعرية للنفط والسلع الأولية الأخرى بالإقبال المتزايد من المستثمرين على هذه السلع كفتنة من فئات الأصول، وإن كان من الثابت أن العوامل المالية البحتة، ومنها التحولات في المشاعر السائدة في السوق، تترك آثاراً سعرية قصيرة الأجل.

وهناك طائفة من العوامل المسؤولة عن طفرات أسعار السلع الغذائية مؤخراً. فقد كان نمو الطلب — الذي أسهم فيه النمو القوي في الاقتصادات الصاعدة والنامية على النحو الموضح آنفاً — أكبر عموماً من نمو العرض في كثير من السلع الغذائية على مدار السنوات الثمانية إلى العشرة الماضية، لا سيما زيوت الطعام والحبوب الرئيسية. وفي المقابل، تقلصت المخزونات العالمية من هذه المحاصيل حتى وصلت في السنوات الأخيرة إلى مستويات منخفضة نسبياً لم تتحقق منذ أواسط سبعينات القرن العشرين.

الغذاء المحلية وتخفيض الأسعار المحلية. والأرجح أن قيود التصدير المفروضة من بعض كبار مصدري الأرز أسهمت إلى حد كبير في تصاعد أسعار الأرز في عام 2008.

ويُرجح استمرار أسعار النفط والغذاء المرتفعة والمنقبة، مع حدوث انخفاضات معتدلة وحسب في تبؤات السيناريو الأساسي، حيث يُنتظر أن يكون للعديد من العوامل المطروحة للنقاش أنفاً تأثير دائم، بينما تستمر لبعض الوقت مستويات المخزون المنخفضة وهوامش الطاقة الاحتياطية المحدودة. ومن المتوقع أن يظل إنتاج النفط دون تغيير ملحوظ، إذ أن زيادة انخفاضات الإنتاج من الحقول القائمة سوف تتسبب على الأرجح في تحييد أثر المقدار البسيط من الطاقة الإنتاجية الجديدة التي تدخل نطاق التشغيل. وفي أسواق الغذاء، سوف تستمر الضغوط الواقعة على بعض الأسعار بسبب الزيادة المتواصلة في إنتاج الوقود الحيوي واستمرار قوة الطلب الصافي من الاقتصادات الصاعدة والنامية. أما الأحوال الجوية التي تمثل عاملاً يرحب أن يكون طابعه المؤقت أكثر وضوحاً فسوف تسفر عن آثار متباينة هذا العام. وقد تراجعت أسعار القمح بحوالي 30% عن الذروة التي بلغت في مارس 2008 استناداً إلى التوقعات التي تشير إلى تحقيق محصول أفضل هذا العام، ولكن أسعار الذرة وفول الصويا ازدادت ارتفاعاً بسبب المخاوف من ضعف المحصول. وإذا طبقت حوافز ملائمة على مستوى السياسات، فسوف يزداد التراجع في أسعار الغذاء على المدى المتوسط، الأمر الذي يُعزى مبدئياً إلى كون القيود على التوسع في عرض المواد الغذائية أقل استمرارية مما هي عليه في قطاع النفط.

وقد أدى عدد من التطورات التي وقعت منذ عام 2006 إلى تكثيف كبير للضغوط العامة الرافعة للأسعار:

- بسبب الأحوال الجوية غير المواتية انخفضت غلة المحاصيل في عامي 2006 و 2007 في بلدان كثيرة تجاوز عددها المستوى المعتاد. وكان التأثير كبيراً على محصول القمح بشكل خاص، مما أسفر عن مزايده حادة على أسعاره انتقلت فيما بعد إلى بدائله القريبة (لا سيما الأرز).
- وتلقى الطلب على المواد الغذائية دفعة من تصاعد إنتاج الوقود الحيوي في الاقتصادات المتقدمة – استجابة لارتفاع أسعار النفط، والدعم السخي من السياسات. وعلى وجه الخصوص، شكلت زيادة إنتاج الإيثانول المستخرج من الذرة حوالي ثلاثة أرباع الزيادة في استهلاك الذرة عالمياً في الفترة 2006-2007. وتسبب ذلك ليس في رفع أسعار القمح وحسب وإنما أسعار المحاصيل الغذائية الأخرى، وبدرجة أقل زيوت الطعام (عن طريق الآثار المترتبة على إحلال الاستهلاك والزراعات)، والدواجن واللحوم (تكاليف العليقة).
- وقد أدى ارتفاع أسعار النفط والطاقة بشكل أعم إلى زيادة تكاليف إنتاج السلع الغذائية، من خلال تأثيره على أسعار الوقود المستخدم في وسائل النقل وأسعار الأسمدة (حيث زادت أسعار الأسمدة لتصل إلى ثلاثة أمثال قيمتها السابقة منذ أوائل 2006).
- وأصبحت الأسعار العالمية خاضعة للضغوط الناشئة عن تزايد قيود التصدير التي يفرضها مُصدرو الأغذية بهدف زيادة إمدادات